

تقوم به إسرائيل من مصادرة للأراضي الخصبة وحرق للمزروعات واطلاف لبيارات البرنقال . كما ان إسرائيل تضع قيوداً حول تصدير السلع من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل ، مثلاً تقلص بيع السردين القادم من غزة لمصانع التعليب الإسرائيلية « استجابت كل من وزارتي الدفاع والزراعة لطلب نقابة صيادي الأسماك الرامي إلى تقلص بيع « السردين » من قطاع غزة إلى صناعة المعلبات في إسرائيل وبأن يسمح بهذا الأمر فقط طبقاً لتراخيص . وقد حصل الصيادون على وعد أيضاً بتقلص استيراد الأسماك التي تستخدم كمواد خام للصناعة طالما لم يضمن استيعاب السردين من أنصيد المحلي ... » — المصدر رصد إذاعة إسرائيل ، العدد رقم ٢٢١ تاريخ ٣/٤/١٩٧٣ والصادرة عن مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية — .

التطور الزمني لفائض الاستيراد على التصدير : يلاحظ من الجدول رقم (١٧) ان ميزان التجارة الخارجية هو بعجز دائم وخاصة بالنسبة للأسعار الجارية وبالفعل فقلد ازداد العجز من ١٢٠٥ مليون ليرة إسرائيلية في عام ١٩٦٨ إلى ١٩٦ مليون ليرة إسرائيلية في عام ١٩٧٢ . ولكن يلاحظ تناقص سرعة التزايد في الفترة الأخيرة . أما بالنسبة لتطور العجز بأسعار عام ١٩٦٨ فقد حدث تناقص ملحوظ خلال السنة الأخيرة . على كل حال من الصعب رسم اتجاه واضح للميزان التجاري للأراضي المحتلة وخاصة ان تبادلها التجاري لا ينبع من سيادتها الذاتية وأوضاعها الاقتصادية وإنما يخضع لمطامع إسرائيل الاقتصادية وأهدافها التوسعية . فإسرائيل التي تلعب بالنسبة للعالم الغربي دور الدولة ذات المهارات الفنية العالية والتي دخلت عالم التصدير من أبوابه الواسعة « ان الماس الصناعي ، مثلاً ، هو أهم الصادرات الإسرائيلية ، حيث عاد عليها بـ ١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ . فإسرائيل تستورد الماس الخام ، تقطعه ، وتصقله وتعيد تصديره إلى بلدان البنلوكس ، وسويسره ، وهونغ كونغ ، واليابان والولايات المتحدة ، بربح سنوي قدره ٥١ مليون دولار . أما صادرات الحمضيات الطازجة ، التي يبيع معظمها في أوروبا الغربية ، فقد جارت ٧٩ مليوناً في عام ١٩٦٦ ، وحققت الفواكه المعلبة ٢٠ مليوناً أخرى . كما دخلت إسرائيل في السنوات الأخيرة عالم المنافسة في الأزياء الرفيعة ، فجنبت ١٥ مليوناً من صادرات الملابس عام ١٩٦٦ » * . ولهذا فهي تسعى إلى السيطرة الاقتصادية على أسواق استهلاكية جديدة وأكثر من ذلك فهي تسعى إلى إضعاف الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة عن طريق اغراقه بالديون ، عن طريق خفض إنتاجه الزراعي والصناعي وبالتالي صادراته وتكون النتيجة الاستيلاء الحيوي المباشر على المرافق الاقتصادية من مشاريع صناعية وزراعية .

حول إضعاف إسرائيل للاقتصاد العربي في الأراضي المحتلة : بالإضافة إلى السيطرة العسكرية لإسرائيل على الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، تحاول إسرائيل بشتى الطرق إضعاف اقتصاد الأراضي المحتلة حتى يبلغ درجة اليأس وتكون النتيجة إعطاء صبغة قانونية لاستيلاء إسرائيل على أراضي زراعية خصبة بحجة الإهمال وعلى مشاريع صناعية بحجة إفلاسها وعدم استطاعتها وفاء ارتباطاتها المالية والتجارية . ما هي الطرق التي تسلكها إسرائيل لتحقيق أهدافها الاقتصادية في الأراضي المحتلة ؟

١ — يقوم الإسرائيليون باستخدام العمال العرب داخل إسرائيلية بأجور أقل بكثير من العمال اليهود وخاصة في قطاع البناء وبحيث تبقى هذه الأجور أعلى من الأجور المتفق عليها داخل الأراضي المحتلة وهي بذلك تضمن خفض كلفة الإنتاج مع المحافظة على

* من مقال « الإمبريالية والاقتصاد الإسرائيلي » بقلم لاري لوك وود — شؤون فلسطينية رقم ٢٠